الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي
Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

دليل العدالة المناخية

الإطار الشامل للعمل والمناصرة

نشر بواسطة
الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

الفهـــرس:

المقدمة 4

لماذا هذا الدليل؟ 5

أهمية العدالة المناخية 5

الفصل الأول: الأطر العامة - اتفاق باريس – UNFCCC – بروتوكول كيوتو 6

مفهوم التغير المناخي وتاريخه 6

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) 6

الاتفاقيات الدولية: 6

المبادئ الأساسية في التعامل مع التغير المناخي 7

الوضع الإقليمي العربي 7

الفصل الثاني: التخفيف (Mitigation) 8

تعريف التخفيف وأهميته 8

المادة السادسة (Article 6) من اتفاق باريس 8

خطط المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) 9

برنامج عمل شرم الشيخ للتخفيف من آثار تغير المناخ وتنفيذه 9

التخفيف والعدالة المناخية 9

التحولات العادلة (Just Transition) 10

مفهوم الانتقال العادل (Just Transition) 10

أهداف الانتقال العادل 10

الفصل الثالث: التكيف (Adaptation) 11

تعريف التكيف 11

خطط التكيف الوطنية (NAPs) 11

أهداف خطط العمل الوطنية 12

برنامج عمل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً (LEG) 12

الهدف العالمي للتكيف (GGA) 13

التكيف والعدالة المناخية 13

الفصل الرابع: التقييم العالمي (Global Stocktake) 13

مفهوم التقييم العالمي (Global Stocktake) 13

أهمية التقييم في تعزيز العدالة المناخية 14

الفصل الخامس: العمل على قضايا النوع الاجتماعي (Lima Work Program on Gender 14

خطة العمل الجندرية للمناخ (Gender Action Plan – GAP) في المنطقة العربية 16

دور منظمات المجتمع المدني في مفاوضات تغير المناخ العالمية: 17

نبذه عن مجموعة المرأة والنوع الاجتماعي (WGC) 18

الفصل السادس: التمويل المناخي (Climate Finance) 19

ما هو التمويل المناخي ولماذا هو ضروري؟ 19

مصادر التمويل المناخي 20

مصادر التمويل الدولية 20

التحديات التي تواجه التمويل المناخي في العالم العربي 22

الفصل السابع: الصراعات المسلحة والتسليح وأزمة المناخ 22

المناخ والنزاع في المنطقة العربية: أزمة متداخلة بأبعاد نسوية وإنسانية 24

المناخ كعامل مضاعف للنزاع 24

النساء: الضحايا المنسيات والمستجيبات الصامدات 24

أزمة اللاجئين والمناخ 24

الانفاق على التسليح في البلاد العربية 25

خاتمة الدليل 25

المراجع: 26

ساهم في اعداد هذا الدليل

د. فاطمة خفاجي

رئيسة مناوبة للشبكة العربية للمجتمع النسوي ونقطة اتصال لفريق التنسيق الاقليمي لمجموعة المرأة والنوع الاجتماعي (WGC)

منى الحمادي

نقطة اتصال وعضوة في فريق التنسيق الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمجموعة المرأة والنوع الاجتماعي (WGC)

هلا مراد

المدير التنفيذي لجمعية دبين للتنمية البيئية - الأردن

عُلاء السقاف

رئيسة منظمة بيئة السلام للتنمية - اليمن

فاتنة افيد

عضو المكتب التنفيذي للائتلاف المغربي من اجل العدالة المناخية

المقدمة

عن الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي: الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي هي تحالف يضم 77 منظمة عضوًا من 13 دولة عربية مختلفة. هذه الشبكة مكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الدعوة والتأثير على السياسات والتدابير التشريعية. وينصب تركيزها الأساسي على معالجة أشكال مختلفة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في جميع أنحاء المنطقة العربية. من خلال الجهود التعاونية والمبادرات الاستراتيجية، تهدف الشبكة إلى خلق مجتمع أكثر عدالة حيث تتمتع النساء بفرص متساوية ويتحررن من الحواجز والظلم النظامي.

تم تشكيل مجموعة العمل المعنية بالعدالة المناخية من عضوات الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي الذي أنشأته تجمع للمنظمات النسوية والنسائية العربية أثناء اجتماعهم في سبتمبر 2019 في عمان، عندما اجتمعوا لمناقشة تقرير بكين +25.

وبالتعاون مع خبراء في المجال، بدأت المجموعة أنشطتها بصياغة ورقة سياسات تحلل التأثير الجنساني لتغير المناخ في المنطقة العربية. شكلت هذه الوثيقة الشاملة أساس عملنا، حيث قدمت فهماً متعمقاً لأزمة المناخ من منظور العدالة الجندرية، يشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أقرت الورقة بانتشار الفقر في المنطقة العربية، لا سيما بين النساء. وسلطت الضوء على أوجه الهشاشة المتعددة التي تواجهها النساء بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الموارد، وفرص العيش المحدودة، والإقصاء من عمليات صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، وقبيل مؤتمر الأطراف الـ 27 (COP27) في شرم الشيخ، في أكتوبر 2022، نظمنا اجتماعنا الإقليمي الأول في عمان، الأردن، حيث جمعنا ممثلين من مختلف الدول العربية لاستكشاف سبل مواجهة التحديات التي تواجه النساء في المنطقة فيما يتعلق بتغير المناخ وتعزيز التعاون بين المشاركين. دعونا خبراء بارزين في المجال وممثلين عن المجموعات النسوية. وتضمن الاجتماع حلقات نقاشية توعوية سلطت الضوء على العقبات المحددة التي تواجهها النساء في كل بلد، إلى جانب مناقشة القضايا والاهتمامات المشتركة. واختتمنا الاجتماع بمناقشة سبل التعاون المحتملة والعمل المشترك في مجال المناصرة. كما أصدرنا بيانًا مشتركًا يعكس التزام المجموعة بمواجهة التحديات ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل.

كما نظمت مجموعة العمل المعنية بالعدالة المناخية تدريبًا في مارس 2023 لتزويد أعضائها بالمعرفة الأساسية حول قضايا تغير المناخ وتمكينهم من الدفاع بفعالية عن احتياجات النساء من أجل تعزيز سياسات مناخية مراعية للنوع الاجتماعي والمطالبة بمزيد من المساواة بين الجنسين في العمل المناخي.

وقامت عضوات مجموعة عمل العدالة المناخية بأنشطة متعددة في بلداهن المختلفة لإثارة الوعي عن مخاطر تغير المناخ وأوضاع النساء في بلادهن من ندوات ودراسات ومؤتمرات وتعبئة الرأي العام والتواصل مع أصحاب القرار.

وأخيرًا، ونظرًا لتوسع مجموعتنا بانضمام المزيد من الناشطين وممثلي المنظمات النسوية في المنطقة، قررنا إنتاج هذا الدليل باللغة العربية ليتمكن عدد أكبر ومتزايد من المهتمين والمهتمات الناطقين بالعربية من فهم القضايا المتعلقة بتغير المناخ وتأثيره على النساء والمشاركة في الأنشطة ذات الصلة. ومن خلال هذا الوعي، يمكن تحقيق المزيد من أنشطة المناصرة لتحقيق العدالة الجندرية في العمل المناخي.

دكتورة فاطمة خفاجي
الميسرة المناوبة
الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

لماذا هذا الدليل؟

يهدف هذا الدليل إلى توفير مرجع شامل يمكن عضوات الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي، وصناع القرار والمجتمع المدني الاستناد إليه لفهم الإطار العام للتغير المناخي ومتابعة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما يهدف إلى دعم الجهود المبذولة لتعزيز العدالة المناخية، من خلال شرح الأطر النظرية، واستعراض الأدوات العملية، وتسليط الضوء على المبادرات والممارسات الجيدة.

أهمية العدالة المناخية

تعد العدالة المناخية من القضايا العالمية التي تكتسب أهمية متزايدة في سياق التغيرات المناخية التي تؤثر على الكوكب بشكل غير متكافئ، فقد أصبح من الواضح أن تأثيرات التغير المناخي ليست متساوية بين الدول والمجتمعات، فالدول النامية، التي غالبًا ما تتحمل أقل نصيب من المسؤولية في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، تجد نفسها أكثر عرضة للآثار السلبية مثل الجفاف، والفيضانات، وارتفاع مستويات البحار. في المقابل، تتحمل الدول المتقدمة، التي تساهم بشكل كبير في الانبعاثات التاريخية، مسؤولية أكبر في تقديم الدعم المالي والتكنولوجي لتلك الدول التي تواجه تحديات جسيمة في التكيف مع هذه التأثيرات.

تم التقاط هذه الصورة في دبي خلال كوب 28 بهاتف شيرين الجردي

وقد تم تناول هذا التفاوت من خلال ثلاث اتفاقيات رئيسية في المجال المناخي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، إذ تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق التوازن بين المسؤوليات والقدرات المختلفة للدول، مع التركيز على تحقيق العدالة المناخية من خلال آليات الدعم والتمويل والتكيف. إن العدالة المناخية ليست مجرد مسألة أخلاقية، بل هي ضرورة لضمان أن الجميع، بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي أو مستوى تطورهم، يمكنهم المساهمة في جهود التخفيف والتكيف مع التغير المناخي.

سبب **الضعف الذي تعيشه النساء الريفيّات** في مواجهة التغيّر المناخي يأتي من اعتمادهن على المصادر الطبيعية لكسب رزقهن ودورهن الأساسي في العمل الزراعي وجمع المياه والوقود، وانعدام إمكانية التنبّؤ المتزايدة بالغِلال جرّاء تقلّب المناخ، والتصحّر المستمر. وفي السياقات الريفيّة، تمثّل النساء نحو 43% من الأيدي العاملة الزراعية، إلا أنهن لا يشكّلن سوى 15%من حائزي الأراضي الزراعية. ويُحرمن من حقوق الملكيّة في نصف البلدان في شتّى أرجاء العالم، ويواجهن العراقيل أمام اقتراض المال لشراء الأسمدة والأدوات وأمام حصاد محاصيلهن، ولا يتمتّعن سوى بفرص محدودة للوصول إلى الأسواق لبيع محصولهن.

وتبيّن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) بأن من شأن تأثيرات التغيّر المناخي أن تُفضي إلى زيادة وتيرة العنف ضد النساء والفتيات، والعنف الأسري، وزواج الأطفال، والاعتداء الجنسي. وعليه، لا تزال الاستجابات للأزمة المناخية لا تعكس هذا "التأثير المتباين بين الجنسيْن".

وتتحمّل النساء الفقيرات في المناطق الحضرية، وطأة المشاكل الصحيّة الناجمة عن تأثيرات "جزُر الاحترار الحضرية"، ويزداد هذا الوضع في الأمراض المنقولة من الحشرات وحالات نقص المياه كما تتأثر أيضا الصحة الجنسية والانجابية للفتيات والنساء. (صندوق الأمم المتحدة للسكان 2007).

الفصل الأول: الأطر العامة - اتفاق باريس – UNFCCC – بروتوكول كيوتو

مفهوم التغير المناخي وتاريخه

يشير مفهوم التغير المناخي إلى تغير طويل الأمد في أنماط الطقس العالمية أو الإقليمية، غالبًا بسبب الأنشطة البشرية مثل حرق الوقود الأحفوري، وإزالة الغابات، والزراعة الصناعية.

بدأ الاهتمام بالتغير المناخي في السبعينيات، مع ظهور أدلة علمية تربط بين ارتفاع تركيزات غازات الدفيئة وارتفاع درجات الحرارة العالمية، ثم تصاعد الجدل السياسي والعلمي في الثمانينيات والتسعينيات، ما أدى إلى تأسيس إطار عمل دولي مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في 1992.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

تأسست سنة 1988 من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية (WMO).

توفر الهيئة تقييمات علمية دورية حول حالة المناخ وآثاره المستقبلية، وتقدم تقارير شاملة تدعم اتخاذ القرارات السياسية على المستوى الدولي وكانت هي الدافع الرئيسي وراء إنشاء اتفاقيات مثل كيوتو واتفاق باريس.

الاتفاقيات الدولية:

(أ)اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام 1992وقد تبنت في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (قمة الأرض) وتهدف إلى وضع إطار عام للتعاون الدولي من أجل مكافحة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الغاز الدفينة وهي اتفاقية لا تفرض التزامات محددة للدول من حيث تخفيض الانبعاثات، بل تمهد الطريق لاتفاقات لاحقة مثل بروتوكول كيوتو واتفاق باريس وقد انضمت معظم دول العالم اليها.

وبدأ موضوع المساواة بين الجنسيْن بالظّهور في المجالات المواضيعية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام 2010. وأحرزت السياسة التي انتهجها برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية والتي امتدت لعاميْن نجاحا إذ اعتمد الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) نهجا يراعي الفوارق بين الجنسين، كما تم استكماله بوضع خطة العمل لمواضيع النوع الاجتماعي في عام 2014، كذلك بدأت لغة النوع الاجتماعي تستخدم في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2015.

(ب) بروتوكول كيوتو (1997): هو اتفاق دولي ملزم قانونيا يعتبر ملحق لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية ويهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في الدول الصناعية، بتحديد حصص للانبعاثات وقد دخل حيز التنفيذ في فبراير 2005 وقد انتقد البروتوكول لأنه لم يشمل التزامات ملزمة للدول النامية مع ان بعضها يساهم مساهمة كبيرة في الانبعاثات مثل الصين والهند.

(ج) اتفاق باريس

اتفاق باريس للمناخ هو معاهدة دولية أُقرّت في ديسمبر 2015 خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) في باريس، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2016.

يهدف الاتفاق إلى مواجهة تغير المناخ من خلال الحد من الاحتباس الحراري، وتعزيز الجهود العالمية للتكيف مع آثاره وإبقاء الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع العمل نحو الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة. وهو اتفاق ملزم من الناحية الدولية لكن تحدد كل دولة التزاماتها بنفسها فيما يعرف بالمساهمات المحددة وطنيا (NDCs) المساهمات المحددة وطنيا هي خطط عمل مناخية وطنية تضعها كل دولة مشاركة في اتفاق باريس للمناخ 2015 كل خمس سنوات تفصل فيها ما ستقوم به لتقليل انبعاثات الغاز الدفينة والتكيف مع اثار تغير المناخ.

وهناك تحديات وفجوات في هذه الخطط حيث أن مجموع المساهمات الحالية لا تكفي للوصول الي هدف 1.5 درجة مئوية وأيضا التباين بين الخطط الموضوعة وما يحدث علي أرض الواقع وأيضا فجوة التمويل حيث أن التمويل الدولي منخفض للغاية وأخيرا عدم اشراك النساء والشباب وكثير من الفئات الأخرى في وضع هذه الخطط في كثير من البلدان.

ففي البلاد العربية يمكن فقط ذكر الأردن وتونس بالنسبة لمشاركة متوسطة لكل من النساء والشباب أما البلاد الأخرى كمصر ولبنان مثلا لا يذكر مشاركة الشباب والنساء في وضع هذه التقارير.

المبادئ الأساسية في التعامل مع التغير المناخي

لضمان استجابة فعّالة وشاملة للتغير المناخي، تم اعتماد عدد من المبادئ الأساسية التي تُوجه السياسات والاتفاقيات الدولية، وتركز هذه المبادئ على تحقيق العدالة المناخية وتوزيع المسؤوليات بشكل منصف بين الدول، بما يتناسب مع ظروفها وقدراتها:

- المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة (CBDR) : تقر بأن جميع الدول مسؤولة عن مواجهة التغير المناخي، ولكن بدرجات متفاوتة حسب قدراتها ومستوى مسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات.
- الإنصاف: ضرورة أن تكون السياسات عادلة، بحيث تأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية والضعيفة.
- الحق في التنمية المستدامة: دمج التغير المناخي مع أهداف التنمية المستدامة.
- المسؤولية التاريخية: الدول الصناعية مسؤولة عن الجزء الأكبر من الانبعاثات التاريخية.

(د) اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي CBD (1992)

تهدف الي حماية التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام الموارد الجينية وقد وقعت عليها 190 دولة وقد اعتمد في 2022 الإطار العالمي للتنوع البيولوجي ويهدف الي حماية 30% من الأراضي والمحيطات بحلول 2030 وأيضا الى تقليل فقدان الأنواع وتقليل التلوث وتعزيز التمويل البيئي.

(و) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD (1996)

وتعد الاتفاقية الوحيدة الملزمة قانونيا التي تتعامل مع إدارة الأراضي الجافة ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتهدف الي مكافحة التصحر ودعم سبل عيش السكان المتأثرين وخاصة في البلاد النامية والاقل نموا وقد انضم للاتفاقية أكثر من 195 طرفا وتركز بشكل خاص على أفريقيا.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي (CBD) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر (UNCCD) واتفاقية باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ كلها إلى المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

الوضع الإقليمي العربي

قد تشهد المنطقة العربية ارتفاع معدّل درجات الحرارة 4 درجات بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ففي تموز 2020، وصلت درجة الحرارة في بغداد إلى 125 درجة فهرنهايت. وقبل ذلك، سُجّلَت أعلى درجات الحرارة عالميًا في البصرة بالعراق ومطربة بالكويت، حيث وصلت فيهما إلى 129 درجة فهرنهايت.

وتمسّ تأثيرات تغيّر المناخ على تدهور الأراضي على المدى البعيد المناطق الحرجية في شمال أفريقيا وبلاد الشّام، وهي المناطق التي فيها تحسّن المحاصيل التقليدية جودة الأرض واستقرارها، وتكافح التصحّر، وتحدّ من الإجهاد المائي، وتحسّن جودة الهواء، وتوفر مَواطن للحشرات والحيوانات المحليّة. وتودي حرائق الغابات، والجفاف، والعواصف الكهربائية والرملية، وعواصف الرياح، والفيضانات المفاجئة بحياة الناس، وتتسبّب بالضّرر، وتدمّر آلاف المنازل وملايين الهكتارات من الأرض. **ولا يؤخذ برأي النساء حول كيفية تحديث أساليب الريّ، أو كيفية تصميم إستراتيجيات إدارة المياه، أو حتى كيفية تخطيطها أو تطبيقها.**

وما يعقّد النقاش حول المناخ هو امتلاك بعض البلدان العربية لاحتياطات هائلة عالمية من النفط الخام وعدم مراعاة الوقائع ذاتها أو احتياجات بلدان عربية أخرى.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلَّة، تسيطر إسرائيل على 80 بالمائة من آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية. وفي غزة، يُحرم الناس من الوصول إلى 20 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تقع ضمن "المنطقة العازلة" التي رسمت إسرائيل حدودها وهناك علاقة بين الهجرة الجماعية والعدد غير المتناسب من اللاجئين والنازحين داخليا في الشرق الأوسط بالتدهور البيئي الشديد والكوارث الطبيعية. ففي عام 2017، تشرّد 18.8 مليون مشرّد داخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرقيّ آسيا، حيث تشرّد ما يربو عن 11.8 مليون منهم جراء اندلاع الصراعات وسوف يشرّد ارتفاع مستوى سطح البحر والحرّ عددا أكبر من الناس في الدول العربية. لذا يتوجّب إعادة النّظر في السياسات التي تجاهلت المجتمعات المهمّشة من اللاجئين والمهاجرين من منظور أكثر مراعاة للمساواة بين الجنسيْن.

الفصل الثاني: التخفيف (Mitigation)

تعريف التخفيف وأهميته

نظراً للعلاقة المباشرة بين متوسط درجات الحرارة العالمية وتركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، فإن مفتاح حل مشكلة تغير المناخ يكمن في تقليل كمية الانبعاثات المنبعثة في الغلاف الجوي، وخفض التركيز الحالي لثاني أكسيد الكربون (CO_2)من خلال تعزيز مصارف الانبعاثات (مثل زيادة مساحة الغابات). ويُطلق على الجهود المبذولة لخفض الانبعاثات وتعزيز مصارف الانبعاثات اسم "التخفيف".

يعرف التخفيف بأنه السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة أو تعزيز قدرتها على الامتصاص، ويشمل ذلك تبني مصادر طاقة نظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، وحماية النظم البيئية التي تمتص الكربون مثل الغابات والمستنقعات.

وتكمن أهمية التخفيف في منع الآثار الكارثية لتغير المناخ والحد من ظواهر الطقس المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف وتقليل المخاطر المرتبطة بارتفاع منسوب البحار وذوبان الجليد.

كما يمكن التخفيف من تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز الاستثمارات في الطاقة النظيفة وخلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استقلالية الطاقة، الأمر الذي يعزز العدالة المناخية ويحمي المجتمعات الضعيفة والدول النامية من التأثيرات الحادة للتغير المناخي.

في جميع أنحاء العالم، تُتخذ العديد من التدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ من قِبل الدول التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الامم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس. ووفقًا للاتفاقية، يتعين على الأطراف مراعاة الاحتياجات والمخاوف الخاصة للدول النامية الأطراف الناشئة عن تأثيرات تدابير الاستجابة، وهو نداءٌ تردد صدىً مماثلاً في اتفاقية باريس. يُلزم بروتوكول كيوتو الأطراف بالسعي إلى تقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية على الأطراف الأخرى، وخاصةً الأطراف من الدول النامية.

المادة السادسة (Article 6) من اتفاق باريس

تتضمن المادة السادسة آليات السوق بالتأكيد على التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف (المادة 6.2) وتبادل "وحدات خفض الانبعاثات" بين الدول لتحقيق الأهداف المشتركة.

كما تدعو آلية التنمية المستدامة (المادة 6.4) إلى إنشاء سوق عالمي للكربون، يتيح للشركات والدول شراء وحدات تخفيض الانبعاثات.

كما تحتوي المادة على أطر غير السوق وهي المتعلقة بتقديم التمويل، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة الفنية لتحقيق التخفيف دون استخدام آليات السوق.

خطط المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)

تعدّ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) جوهر اتفاقية باريس وتحقيق أهدافها طويلة الأجل. وتُجسّد هذه المساهمات جهود كل دولة للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ .تلزم اتفاقية باريس وفق المادة 4، الفقرة 2 كل طرف بإعداد مساهماته الوطنية المحددة المتتالية التي ينوي تحقيقها، والإبلاغ عنها، والحفاظ عليها. وتسعى الأطراف إلى اتخاذ تدابير تخفيف محلية، بهدف تحقيق أهداف هذه المساهمات. وتعمل الدول الاطراف على تحديث مساهمتها كل خمس سنوات.

وتوفر المساهمات المحددة وطنيا إطار للتخطيط الوطني بأهداف محددة لكل دولة بناءً على ظروفها وتعزيز الشفافية والمساءلة، وكذلك تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز مع توجيه التمويل الدولي لجذب دعم مالي وتقني للدول النامية.

برنامج عمل شرم الشيخ للتخفيف من آثار تغير المناخ وتنفيذه

برنامج عمل لتعزيز طموحات التخفيف وتنفيذها خلال هذا العقد، مكملاً بذلك عملية التقييم العالمي. بدأ البرنامج بعد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) ويستمر حتى عام 2026، مع إمكانية تمديده. يشرف على البرنامج هيئة إدارة المناخ (CMA)، ويقوده رئيسان مشاركان يُعيَّنان كل عامين، ويعقد حوارين عالميين على الأقل وفعاليات تُركِّز على الاستثمار سنويًا. تُحدَّد المواضيع بحلول الأول من مارس بناءً على المقترحات الواردة بحلول الأول من فبراير. ويمكن للأطراف والمراقبين وأصحاب المصلحة تقديم آرائهم قبل أربعة أسابيع من كل حوار.

التخفيف والعدالة المناخية

يُعدّ تحقيق العدالة المناخية والتخفيف من آثار التغيرات المناخية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الرفاه البيئي والاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. ولا يقتصر النهج المستدام للعمل المناخي على خفض الانبعاثات فحسب، بل يشمل أيضًا ضمان أن يكون الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون عادلًا ومنصفًا. ويشمل ذلك تلبية احتياجات المجتمعات المهمشة، وتعزيز عمليات صنع القرار الشاملة، والاستثمار في بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع. فبدون العدالة المناخية، تُخاطر جهود التخفيف من آثار تغير المناخ بترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة وتقويض أجندة الاستدامة الشاملة.

تُطبّق مبادئ العدالة المناخية والتخفيف في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والنقل والزراعة والتخطيط الحضري. في قطاع الطاقة، يشمل ذلك الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة مع ضمان حصول الأسر ذات الدخل المحدود على الكهرباء بأسعار معقولة. تُعطي مبادرات النقل المستدام الأولوية للنقل العام ووسائل النقل النشطة، مما يُقلل الانبعاثات ويُحسّن جودة الهواء في المناطق الحضرية. في قطاع الزراعة، تُعزز الممارسات الذكية مناخيًا الإدارة المستدامة للأراضي وتعزز الأمن الغذائي. يُدمج التخطيط الحضري تدابير المرونة المناخية، مثل البنية التحتية الخضراء وأنظمة مكافحة الفيضانات، لحماية المجتمعات المُعرّضة للخطر من المخاطر المناخية.

التحولات العادلة (Just Transition)

مع التحديات التي يفرضها التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، تبرز الحاجة إلى تحقيق عدالة اجتماعية تضمن عدم تهميش المجتمعات الأكثر ضعفًا. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف مفهوم "الانتقال العادل"، وطرق دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في التحول المناخي لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

تم التقاط هذه الصورة بواسطة عطاف شحادة خلال كوب 28 في دبي

مفهوم الانتقال العادل (Just Transition)

إن التحول العادل، الذي يُعرَّف على نطاق واسع بأنه ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب أو دفعه إلى الوراء في عملية الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات منخفضة الكربون ومستدامة بيئيًا، من شأنه أن يمكّن من اتخاذ إجراءات مناخية أكثر طموحًا ويوفر زخمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على البلدان أن تضع، من خلال الحوار الشامل، نُهجاً للانتقال العادل تعكس احتياجات وأولويات وواقع مجتمعاتها ومسؤولياتها التاريخية عن تغير المناخ والتدهور البيئي. ورغم أن مفهوم الانتقال العادل ينشأ عن المخاوف المتعلقة بالعدالة على المستويين المحلي والوطني، فإنه لا يمكن فصله عن القضايا الأوسع المتعلقة بالعدالة المناخية العالمية والمسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة. ويتطلب التحول العادل عالميا من البلدان الوفاء بالتزاماتها المناخية والتأكد من أنها بذلك لا تدفع البلدان الفقيرة إلى مزيد من التخلف عن الركب من خلال خلق حواجز أمام التجارة أو استبعادها من الفرص المرتبطة بتوسيع أسواق المنتجات الجديدة. وهذا يتطلب أيضاً توفير حيز سياسي للدول النامية لتطوير قدراتها الإنتاجية، وأطر جديدة للملكية الفكرية والتطوير المشترك للتكنولوجيات النظيفة، وتوسيع أنظمة دفع ثمن خدمات النظم الإيكولوجية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي لضمان التمويل للبنية الأساسية وبناء القدرة على الصمود.

أهداف الانتقال العادل

يعتبر الانتقال العادل هو مفتاح الحل، لأن الانتقال غير العادل، يولّد نتائج غير عادلة أبدًا، ولا بدّ من اعتماد سياسات اجتماعية محدّدة الهدف تخفّف من صعوبات التغير الصناعي والاقتصادي وتحمي منها، بما في ذلك تدابير مثل وسائل النقل العام المنخفضة والعديمة الانبعاثات، مع انتقال البلدان إلى الطاقة المتجدّدة التي تمكن المجتمعات من إنشاء صناعات جديدة واستحداث فرص عمل لائقة، وإعداد سياسات تعالج بفاعلية التحديات في مجال حقوق الإنسان التي تواجه العمال والعاملات وأسرهم المتأثّرة بتغيّر المناخ، وتمكن من نشر الشعور بالأمان في عالم سريع التغيّر، وتساهم في القضاء على الفقر، لا في تفاقمه، ومن بين أهداف الانتقال العادل الأساسية نؤكد على ما يلي:

حماية حقوق العمال والمجتمعات

لتحقيق حماية حقوق الطبقة العاملة والمجتمعات لا بد من أن تعتمد سياسات الانتقال العادل ضمان توفير فرص عمل بديلة ومستدامة للعمال/ العاملات المتأثرين بإغلاق الصناعات المرتبطة بالوقود الأحفوري ودعم المجتمعات التي تعتمد اقتصاديًا على هذه الصناعات.

تعزيز الاقتصاد الأخضر

من أجل ضمان الانتقال العادل في إطار الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة لخلق وظائف جديدة، لا بد من تمكين العمال والعاملات من التدريب وتأهيلهم للانتقال إلى وظائف خضراء.

تعزيز الشمولية

من أجل سياسات شاملة ومندمجة لا بد من إشراك الفئات المهمشة والمجتمعات المتضررة في عملية صنع القرار ومراعاة احتياجات النساء، والشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمجتمعات الريفية.

الفصل الثالث: التكيف (Adaptation)

تعريف التكيف

يشير التكيف إلى التعديلات في النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية استجابةً للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها. وهو يشير إلى التغييرات في العمليات والممارسات والهياكل لتخفيف الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المرتبطة بتغير المناخ. وبعبارة أبسط، يتعين على الدول والمجتمعات المحلية تطوير حلول تكيف وتنفيذ إجراءات للاستجابة لآثار تغير المناخ الحالية والمستقبلية.

يمكن أن تتخذ إجراءات التكيف أشكالًا متعددة، تبعًا للسياق الفريد لكل مجتمع، أو شركة، أو منظمة، أو بلد، أو منطقة. لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، إذ يمكن أن يتراوح التكيف بين بناء دفاعات ضد الفيضانات، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر للأعاصير، والتحول إلى محاصيل مقاومة للجفاف، وإعادة تصميم أنظمة الاتصالات وعمليات الأعمال والسياسات الحكومية. تتخذ العديد من الدول والمجتمعات بالفعل خطوات لبناء مجتمعات واقتصادات قادرة على الصمود. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل والطموح لإدارة المخاطر بفعالية من حيث التكلفة، سواءً في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

لا يعتمد نجاح التكيف على الحكومات فحسب، بل يعتمد أيضًا على المشاركة الفعالة والمستدامة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والمنظمات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف والدولية، والقطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة للمعرفة. تُقرّ الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التابعة لها بأن التكيف تحدٍّ عالمي يواجهه الجميع، وله أبعاد محلية ودون وطنية، ووطنية، وإقليمية، ودولية. أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هيئاتٍ ومسارات عملٍ مُشكَّلةٍ تُعنى بتطوير استجابات التكيف وتعزيز المرونة المجتمعية والبيئية منها:

خطط التكيف الوطنية (NAPs)

تساعد خطط التكيف الوطنية (NAPs) الدول على تخطيط وتنفيذ إجراءات للحد من التعرض لتأثيرات تغير المُناخ وتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وترتبط برامج العمل الوطنية بالمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) والسياسات والبرامج الوطنية والقطاعية الأخرى.

أنشأ مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية لتمكين الأطراف من أقل البلدان نمواً من صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية بهدف تحديد احتياجات التكيف المتوسطة والطويلة الأجل وتطوير وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لمعالجة تلك الاحتياجات.

أهداف خطط العمل الوطنية

- الحد من التعرض لتأثيرات تغير المناخ، من خلال بناء القدرة على التكيف والمرونة.
- تيسير دمج التكيف مع تغير المناخ، بطريقة متماسكة، في السياسات والبرامج والأنشطة الجديدة والقائمة ذات الصلة، وخاصة عمليات واستراتيجيات التخطيط الإنمائي، داخل جميع القطاعات ذات الصلة وعلى مختلف المستويات، حسب الاقتضاء.

برنامج عمل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً (LEG)

تم إنشاء فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً منذ 2001 لتقديم التوجيه الفني والدعم لأقل البلدان نمواً بشأن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. كلف فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بتقديم التوجيه الفني والمشورة بشأن الحصول على التمويل من صندوق المناخ الأخضر لصياغة خطط العمل الوطنية وتنفيذها، وينفذ برنامج عمله من خلال أنشطة مختلفة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وينفذ فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً برنامج عمله من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل بما في ذلك التوجيه الفني للدول، والمبادئ التوجيهية الفنية، والأوراق الفنية، وأنشطة التدريب، وورش العمل، واجتماعات الخبراء، ومعارض خطط التكيف الوطنية، ودراسات الحالة، وجمع وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، ومركز خطط التكيف الوطنية، ورصد التقدم والفعالية والفجوات، والتعاون مع الهيئات والبرامج والمنظمات الأخرى، وتعزيز التماسك والتآزر.

يُعِدّ فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا تقريرًا سنويًا عن التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية، يتضمن معلومات عن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية، والدعم المقدم والمتلقي.

بلاغات التكيف

أُنشئت اللجان الاستشارية (Adcomments) لبلاغات التكيف بموجب الفقرتين 10 و11 من المادة 7 من اتفاقية باريس. ويتعين على كل طرف تقديم وتحديث بلاغ تكيف دوريًا، قد يتضمن معلومات عن أولوياته واحتياجاته في التنفيذ، والدعم، وخططه، وإجراءاته.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة وضوح وأهمية التكيف وتوازنه مع التخفيف، وتعزيز إجراءات التكيف والدعم للبلدان النامية، وتوفير المدخلات لعملية التقييم العالمي، وتعزيز التعلم والفهم لاحتياجات وإجراءات التكيف.

يجب تقديم بلاغ التكيف، حسب الاقتضاء، كجزء من أو بالاشتراك مع بلاغات و/أو وثائق أخرى، بما في ذلك خطة التكيف الوطنية، أو البلاغ الوطني، أو المساهمة المحددة وطنيا، أو تقرير الشفافية كل سنتين.

مجموعة العمل التيسيرية

مجموعة العمل التيسيرية لمنصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية هي هيئة رسمية تم تأسيسها في مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين في كاتوفيتشي، ديسمبر 2018.

أُنشئت هذه الهيئة لتعزيز تفعيل منصة LCIPP وتسهيل تنفيذ وظائفها الثلاث المتعلقة بالمعرفة، والقدرة على المشاركة، وسياسات وإجراءات تغير المناخ.

في هذا الصدد، تتعاون مجموعة العمل الميدانية مع هيئات أخرى تابعة للاتفاقية وخارجها، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتساق إجراءات المنصة في إطار الاتفاقية. وتدعم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عمل الهيئة وتُسهّله ويتألف فريق العمل المعني بالشعوب الأصلية من 14 ممثلاً، نصفهم ممثلون عن الأطراف، ونصفهم الآخر ممثلون عن منظمات الشعوب الأصلية.

تعد أساليب حياة الشعوب الأصلية منخفضة الكربون بطبيعتها وتؤكد التوازن بين البشر والعالم الطبيعي، وممارساتهم التقليدية لها تأثير ضئيل على البيئة وتستجيب لها، ما يعزز النظم الإيكولوجية المكتفية ذاتيًا. وتحمي الشعوب الأصلية ما يقدر بنحو 80 في المئة من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم.

الهدف العالمي للتكيف (GGA)

بموجب اتفاق باريس، أُنشئت مجموعة العمل العالمية (GGA) لتوفير رؤية وتوجيه جماعيين للمجتمع الدولي للمشاركة في جهود التكيف وبناء القدرة على الصمود اللازمة. وبعد اختتام برنامج عمل لمدة عامين، في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاقية باريس (ديسمبر 2023)، اعتمدت الأطراف إطار عمل دولة الإمارات العربية المتحدة للتكيف مع تغير المناخ العالمي كجزء من إجماع الإمارات العربية المتحدة يتضمن الإطار مجموعة من الأهداف المواضيعية والأبعادية للتكيف مع تغير المناخ والمرونة، ويوفر منصةً لتعزيز تنفيذ إجراءات التكيف على أرض الواقع.

كما أنشأت الدورة الخامسة للمؤتمر برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم لمدة عامين، بشأن تطوير مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو الأهداف المحددة في الإطار، والذي سيتم تنفيذه بشكل مشترك من قبل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ.

والهدف من هذا الاتفاق هو تمكين إجراءات التكيف التي تكون مناسبة التوقيت وقابلة للتطوير ومحددة، ونظرًا لأن البلدان تعاني من آثار تغير المناخ بدرجات مختلفة وهي عرضة لها بطرق مختلفة، فإن الهدف منها أيضًا هو تشجيع الحلول التي تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والاحتياجات الخاصة للأشخاص الضعفاء.

التكيف والعدالة المناخية

يُعدّ التكيف عنصرًا أساسيًا في الاستجابة العالمية طويلة الأمد لتغير المناخ، وذلك لحماية الناس وسبل عيشهم والنظم البيئية. ينبغي أن تتبع اجراءات التكيف نهجًا وطنيًا، مُراعيًا للنوع الاجتماعي، وتشاركيًا، وشفافًا تمامًا، مع مراعاة الفئات والمجتمعات والنظم البيئية المُستضعفة. وينبغي أن يستند التكيف إلى أفضل العلوم المتاحة، وأن يُسترشد بها، وعند الاقتضاء، بالمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعرفة المحلية، بهدف دمج التكيف في السياسات، والإجراءات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

الفصل الرابع: التقييم العالمي (Global Stocktake)

مفهوم التقييم العالمي (Global Stocktake)

التقييم العالمي هو آلية تقييم دورية يتم تنفيذها بموجب اتفاق باريس لتغير المناخ، يهدف إلى مراجعة تقدم الدول في تنفيذ أهداف التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وهو أشبه بعملية الجرد، فهو يعني النظر في كل ما يتعلق بموقف العالم من العمل المناخي والدعم، وتحديد الفجوات، وتقييم ما إذا كانت الجهود العالمية تتماشى مع أهداف الحفاظ على زيادة درجة الحرارة العالمية إلى أقل من 2°C مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة، والسعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5°C، وتشير العلوم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة إلى أن انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي يجب أن تبلغ ذروتها قبل عام 2025 على أقصى تقدير، وأن تنخفض بنسبة 43٪ بحلول عام 2030 للحد من الانحباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وحذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن تجاوز عتبة 1.5 درجة مئوية يهدد بإطلاق تأثيرات أكثر شدة لتغير المناخ.

وتتم عملية التقييم العالمي كل خمس سنوات، مع اختتام أول عملية تقييم على الإطلاق في عام 2023 في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. خلال عملية التقييم العالمي، تجتمع الحكومات والمجتمعات والمنظمات والشركات والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لتقييم جهودهم في التنفيذ ومدى طموح خططهم المتعلقة بتغير المناخ، فهو جهد جماعي، وتستعرض عملية التقييم التي تستغرق عامين أولاً المعلومات المتاحة، وتجري تقييمًا فنيًا، وتنتقل إلى النظر في الإجراءات والقرارات والمسارات.
والغرض من ذلك هو إعلام الجولة التالية من خطط العمل المناخي بموجب اتفاق باريس (المساهمات المحددة وطنيا) أن عملية التقييم تهدف إلى تحديد الأهداف المحددة وطنيًا (أو المساهمات المحددة وطنيا) التي سيتم طرحها بحلول عام 2025.

أهمية التقييم في تعزيز العدالة المناخية

يعد التقييم العالمي أداة حاسمة لتعزيز العدالة المناخية عبر تعزيز العمل المناخي العادل والشامل والفعال على مستوى العالم من خلال:

1- تعزيز العدالة والمساواة: يؤكد التقييم العالمي على أهمية العدالة الاجتماعية والنهج القائم على الحقوق في العمل المناخي، ومع إدراكه أن المجتمعات المهمشة والأكثر عرضة للتغيرات المناخية هي الأكثر تأثراً، فإنه يشجع استراتيجيات التكيف والتخفيف التي تضع هذه المجموعات في مقدمة الأولويات، ما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وعدلاً، تؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن هذه الأساليب تدعم التغيير التحولي وتعزز التنمية المقاومة للمناخ.

2- توجيه السياسات والإجراءات: من خلال تقديم تقييم شامل للجهود المناخية العالمية، يُعلم التقييم العالمي القرارات السياسية ويشجع الدول على تعزيز مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs)، وتضمن هذه العملية أن تكون الإجراءات المناخية متوافقة مع مبادئ الإنصاف والعدالة، وتعالج الاحتياجات الأكثر تأثراً بتغير المناخ، وتهدف نتائج التقييم العالمي إلى تحفيز الدول على تصعيد العمل المناخي لتجنب أسوأ تأثيرات التغير المناخي.

3- دعم الدول الضعيفة: يلعب التقييم العالمي أيضاً دوراً في تعبئة الدعم للدول النامية، لضمان حصولها على الموارد الكافية والتكنولوجيا وبناء القدرات، ويُعد هذا الدعم ضرورياً لتمكين هذه الدول من المشاركة الفعالة في الجهود المناخية العالمية وحماية سكانها من الأضرار المرتبطة بالمناخ، ويقيّم التقييم العالمي ليس فقط التخفيف والتكيف، بل أيضاً وسائل التنفيذ والدعم، ما يبرز أهمية تقديم المساعدة لأولئك الذين يحتاجون إليها.

الفصل الخامس: العمل على قضايا النوع الاجتماعي (Lima Work Program on Gender

لا يؤثر تغير المناخ في الرجال والنساء على نحو متساوٍ فإن النساء والفتيات تعاني أشد من آثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي القائمة، ويفرض تهديدات فريدة من نوعها على سبل عيشهن وصحتهن وسلامتهن فتعتمد النساء بدرجة أكبر على الموارد الطبيعية، ومع ذلك تقل فرص حصولهن عليها، كما تتحمل النساء مسؤولية أكبر عن تأمين الغذاء والماء والوقود، وخلال فترات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار، تبذل النساء، بوصفهن عاملات بقطاع الزراعة ومساعدات

هذه الصورة مأخوذة من دراسة منظمة نبض في اليمن حول أثر التغييرات المناخية على صحة النساء الجنسية والانجابية في تعز -اليمن

رئيسيات، جهد أكبر في العمل من أجل تأمين الدخل والموارد لأسرهن، وهذا يؤدي إلى فرض ضغوطًا إضافية على الفتيات لمساعدة أمهاتهن على تحمل العبء المتزايد وقد يضطررن الي ترك الدراسة.

وتغير المناخ "عامل مضاعف للخطر"، أي أنه يزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، فإن النساء والفتيات يواجهن تزايد في مواجهة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاتجار بالبشر، وتزويج الأطفال، وغير ذلك من أشكال العنف.

عندما تحدث الكوارث، وتصاب النساء بسبب التفاوتات المبنية على النوع الاجتماعي القائمة بسبب الفوارق في المعرفة والقدرة على التنقل واتخاذ القرارات وإمكانية الحصول على الموارد والتدريب، وفي أعقاب ذلك، تكون النساء والفتيات أقل قدرة على الحصول على الإغاثة والمساعدة، مما يزيد من تهديد سبل رزقهن ورفاههن وتعافيهن ويخلق حلقة مفرغة من القابلية للتأثر بالكوارث في المستقبل.

وصحة النساء والفتيات تتعرض لخطر التغير المناخي والكوارث أيضًا بسبب الحد من إمكانية الحصول على الخدمات والرعاية الصحية وزيادة المخاطر المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال، وتشير البحوث إلى أن الحرارة الشديدة تزيد حالات المواليد الموتى، كما يزيد تغير المناخ من انتشار الأمراض المنقولة والتي تصيب الأمهات والأطفال.

ويعتبربرنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي إطار عمل دولي أقرّه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في مؤتمر COP20 في ليما، بيرو عام 2014. ويهدف البرنامج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق السياسات المناخية، وتحسين مشاركة النساء في عمليات التفاوض وصنع القرار المتعلقة بالمناخ. ويهدف البرنامج لحقيق التوازن بين الجنسين في وفود الدول المشاركة بمفاوضات المناخ، لا سيما في المناصب القيادية. ويهدف الي ادماج منظور النوع الاجتماعي في جميع جوانب العمل المناخي بما في ذلك التكيف والتمويل، التكنولوجيا، والتعليم. ويهدف أيضا الي بناء القدرات والتدريب على قضايا النوع الاجتماعي وتغير المناخ لممثلي الدول والمجتمع المدني. وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لدعم السياسات المستندة إلى الأدلة. وينادي بدعم السياسات الوطنية التي تُراعي الفوارق بين الجنسين، مثل خطط العمل الوطنية المعنية بالمناخ (NAPs) أو المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs). وقد تم إطلاق البرنامج مبدئيًا في COP20 (ليما، 2014) لفترة أولية مدتها سنتان. ثم تم تمديده وتوسيعه في COP22 (مراكش، 2016). وفي COP23 (بون، 2017)، تم تبني أول خطة عمل جنسانية (Gender Action Plan - GAP) ضمن إطار برنامج ليما.

في COP25 (مدريد، 2019)، تم تعزيز البرنامج وتمديده لعدة سنوات، وأُطلق عليه رسميًا اسم: "البرنامج المعزز لليما بشأن النوع الاجتماعي وخطة العمل الجنسانية"

ويعتبر من أول المبادرات الرسمية التي تعترف بالدور المحوري للنساء في مواجهة تغير المناخ. ويدعو إلى تمكين النساء ليس فقط كضحايا للظواهر المناخية، بل كـ فاعلات رئيسيات في الحلول. ويعمل على تعزيز العدالة المناخية من خلال الاعتراف بغياب المساواة الهيكلية وتأثيرها على الفئات الضعيفة.

والمجالات الخمسة ذات الأولوية في خطة العمل الجنسانية للمناخ (Gender Action Plan – GAP) كما أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) هي:

1) بناء القدرات، المعرفة، وتبادل المعلومات وتعزيز فهم قضايا النوع الاجتماعي وتغير المناخ لدى صانعي السياسات، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة، من خلال التدريب وتبادل المعرفة
2) التوازن بين الجنسين، المشاركة والقيادة ودعم التمثيل المتساوي والفعّال للنساء في مفاوضات المناخ، واتخاذ القرار، والقيادة على جميع المستويات.

3) التماسك المؤسسي لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في الهياكل والسياسات والمؤسسات التابعة لاتفاقية المناخ، بما في ذلك فرق العمل والهيئات التنفيذية.
4) التنفيذ، التمويل، ووسائل الدعم والتأكيد على توفير تمويل مناخي عادل وشامل يأخذ في الاعتبار احتياجات النساء والفئات المهمشة، مع ضمان وصولهن إلى الموارد.
5) الرصد، التقييم، والمساءلة وتطوير آليات واضحة لقياس التقدم المحرز في إدماج النوع الاجتماعي، ومتابعة تنفيذ الأنشطة، وتحسين الشفافية والمساءلة.

نظرة سريعة على نساء المنطقة العربية حيث نجد ان الغالبية لا تملك الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والمصايد فبينما يعتمد العمل الزراعي على أكثر من 60% من عمالة النساء التي غالبا عمالة بدون أجر أو أجر بسيط متقطع تمتلك النساء ما يقل عن 10% من الأرض الزراعية فعند حدوث الفيضانات أو ندرة المياه والجفاف لا تمتلك هؤلاء النساء القدرة على مواجهه هذه التغيرات أو التكيف مع التغيرات فلا تستطيع أن تغير نوع المحصول ولا تستطيع أن تلجأ الي نظام ري آخر أو تستطيع شراء الأسمدة الجديدة الملائمة.

معرفة النساء أيضا لطرق المواجهة وطرق التكيف يكون صعب حين تعاني 47% من نساء المنطقة من الامية الابجدية وحين لا تهتم الجهات المسؤولة في بلادهن بتوصيل المعلومات للنساء الريفيات أو حتى توصيل المعلومات عن طريق الإذاعة والتليفزيون الذي يمكن للمرأة الامية الريفية ان تلجأ اليه.

خطة العمل الجندرية للمناخ (Gender Action Plan – GAP) في المنطقة العربية

صادقت 17 دولة عربية عام 2022خلال اجتماع تحضيري على بيان إقليمي مشترك من جامعة الدول العربية و UN Women، يركّز على تمكين المرأة اقتصادياً ضمن جهود التكيف والتخفيف المناخي. يطالب البيان بدمج "إجراءات مُراعية للنوع الاجتماعي" في التخطيط المناخي والإطار السياسي، بما في ذلك ارتباطها بخطط العمل الوطنية (NAPs) مثل خطة العمل الخاصة بـ SCR 1325.

وأبرزت هيئة ESCWA في عام 2023 أهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن خطط المناخ الوطنية (NAPs/NDCs)، وبينت أن النساء في المنطقة تتحمّل عبئاً إضافياً بسبب ندرة المياه ونقص الأمن الغذائي وتزايد الهجرة القسرية. وخلصت إلى أن دعم السياسات المحلية التي تعتمد منظور النوع الاجتماعي هو الطريقة الفضلى لضمان مناخ مستدام وأكثر عدلاً.

كما سلطت دراسة مشتركة بين UN Women والمجلس العربي للمياه في نوفمبر 2023 الضوء على تأثيرات تغير المناخ على النساء المهاجرات في الأردن والسودان، وأوصت بضرورة تضمين مختلف فئات النساء (مثل المهاجرات) في تصميم السياسات المناخية والبرامج التنموية.

الربط بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنسي

يُبرز تقرير UNFPA الصادر سبتمبر 2023، أهمية تضمين الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات التكيف. ويشدد على أن النساء والفتيات يواجهن مخاطر متزايدة جراء آثار المناخ على خدمات الصحة العامة والأمن الغذائي والمياه.

بيانات للفعل المؤسسي والمتابعة

هناك حاجة ماسة إلى بيانات نوعية تصاغ مصنّفة حسب النوع الاجتماعي لقياس أثر السياسات المناخية. تقرير ESCWA الشامل لعام 2024 أوضح ضرورة تعزيز آليات الرصد لرصد التفاوتات وتعزيز المساءلة في تنفيذ الأهداف المناخية المتعلقة بالمساواة.

دور منظمات المجتمع المدني في مفاوضات تغير المناخ العالمية:

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في مفاوضات تغير المناخ على المستوى العالمي، حيث تمثل صوت الشعوب والمجتمعات المتأثرة بتداعيات التغير المناخي. تسهم هذه المنظمات في رفع الوعي، وتقديم التحليلات والتقارير العلمية، وممارسة الضغط على الحكومات وصنّاع القرار لاعتماد سياسات عادلة ومستدامة. كما تعمل على ضمان الشفافية والمساءلة في سير المفاوضات، وتُعزز من مشاركة الفئات المهمّشة، مثل الشعوب الأصلية والشباب، في صياغة الحلول المناخية. وبفضل جهودها المستمرة، أصبحت منظمات المجتمع المدني عنصراً لا غنى عنه في دفع أجندة العدالة المناخية وتحقيق التزامات اتفاق باريس.

تم اخذ هذه الصورة من صفحة المرأة والنوع الاجتماعي (WGC)، تم التقاطها خلال SB62 في بون المانيا

وتلعب منظمات المجتمع المدني المعتمدة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) أدواراً مهمة ومتعددة في عملية التفاوض وصياغة السياسات المناخية، رغم أنها لا تمتلك حق التصويت الرسمي. فمثلا تتابع سير المفاوضات وتوثق ما يجري في الجلسات الرسمية. وتنشر تقارير وتحليلات تسلط الضوء على تقدم أو تعثر الالتزامات المناخية. وتقوم بأنشطة المناصرة والضغط. وتمارس ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الحكومات من أجل اتخاذ قرارات أكثر طموحًا وعدلاً. وتنظّم فعاليات ومظاهرات سلمية خلال المؤتمرات لتوصيل رسائل شعبية ومطالب من القواعد المجتمعية. كما أنها تقوم بتمثيل الفئات المهمشة. وترفع صوت المجتمعات المحلية، الشعوب الأصلية، النساء، والشباب المتأثرين بشكل غير متناسب بالتغير المناخي. وفي مجال التثقيف والتوعية تقوم بتنظيم ورش عمل وندوات موازية للجلسات الرسمية لشرح القضايا المعقدة بلغة بسيطة. وتقوم بتقديم الخبرة الفنية والعلمية: مثل تقديم بيانات علمية وتقارير تقنية لدعم صناعة القرار المستند إلى الأدلة.

وتمنح UNFCCC هذه المنظمات المعتمدة حقوقاً منها: صفة "مراقب رسمي" (Observer Status) تُمكنهم من حضور الجلسات العامة الرسمية (رغم أنهم لا يتحدثون إلا بإذن خاص). وكذلك تنظيم فعاليات جانبية (Side Events): وتنظم ورشًا ومؤتمرات داخل مقر المؤتمر لإبراز قضايا محددة أو طرح بدائل سياسية وعلمية. ويُسمح لها بتقديم مذكرات مكتوبة للمفاوضين

تُلخّص مواقفها أو توصياتها. ويمكنها أيضا الاجتماع مع الوفود الحكومية لمناقشة السياسات وممارسة الضغط. والمشاركة عبر "المجموعات (Constituencies):

- المنظمات غير الحكومية للأعمال والصناعة (BINGO)
- المنظمات البيئية غير الحكومية (ENGO)
- الحكومة المحلية والسلطات البلدية (LGMA)
- منظمات الشعوب الأصلية (IPO)
- المنظمات البحثية وغير الحكومية المستقلة (RINGO)
- المنظمات النقابية غير الحكومية (TUNGO)
- المنظمات الشبابية غير الحكومية (YOUNGO)
- المزارعون: (يعملون حالياً على أساس مؤقت)
- المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي (WGC)

نبذه عن مجموعة المرأة والنوع الاجتماعي (WGC)

تأسست عام 2009، وتهدف إلى ضمان أن العدالة الجندرية تُدمج في جميع مستويات السياسات المناخية. تتكون من عدد من منظمات المجتمع المدني النسوية والبيئية والتنموية من مختلف أنحاء العالم.

نشاطها في مجال تغير المناخ

- المناصرة من أجل عدالة مناخية جندرية.
- تطالب بإدماج قضايا المرأة والعدالة الجندرية في القرارات والمفاوضات المناخية.
- تركز على التأثير غير المتكافئ لتغير المناخ على النساء، خاصة في الجنوب العالمي.

صياغة السياسات البديلة

تصدر "مطالب سياسية" في كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف (COP)، تشمل توصيات لدمج النوع الاجتماعي في التخفيف والتكيّف، والتمويل المناخي، ونقل التكنولوجيا.

دعم وتمكين النساء المشاركات

تنظّم تدريبات قبل المؤتمرات لدعم مشاركة النساء من المجتمعات المحلية والجنوب العالمي. تُشرف على جائزة "الحلول المناخية الجندرية" (Gender Just Climate Solutions Award) سنويًا.

اعلان لمؤتمر صحفي خلال كوب 28 اطلاقا لمتطلبات النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ما يُسمح لها به في مؤتمرات المناخ بصفتها مجموعة معتمدة من UNFCCC

- حضور الجلسات الرسمية كمراقب.
- إلقاء مداخلات رسمية باسم النساء.
- تتحدث في الجلسات العامة بصفتها تمثّل صوت النساء ومنظور النوع الاجتماعي.
- تنظيم فعاليات جانبية (Side Events): تركز على تأثير تغير المناخ على النساء، وحلول تقودها النساء، وتمويل المناخ الجندري.
- لقاءات مع الوفود والمفاوضين: تلتقي بشكل مباشر مع ممثلي الدول للتأثير على نصوص الاتفاقات أو البنود التفاوضية.
- التعاون مع مجموعات أخرى: تنسق مع منظمات الشعوب الأصلية، الشباب، والمنظمات البيئية لتقوية المواقف المشتركة.

وتعمل فرقة العمل النسوية في الشرق الأوسط وشمال افريقي ضمن مجموعة المرأة والمناخ WGC لضمان ان تحتل أصوات وتطلعات النساء والفتيات في المنطقة مركز الصدارة في الربط بين العدالة بين الجنسين والمناخ.

الفصل السادس: التمويل المناخي (Climate Finance)

ما هو التمويل المناخي ولماذا هو ضروري؟

التمويل المناخي أو تمويل المناخ هو مصطلح يشير إلى كل الموارد المالية التي تُخصص لمعالجة تغير المناخ ولدعم الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ (mitigation) أو التكيف معها (adaptation) على الصعيد العالمي، وعلى التدفقات المالية إلى الدول النامية، وتشمل هذه الموارد الاستثمارات العامة والخاصة التي يتم توجيهها نحو مشاريع تخفض انبعاثات الغازات الدفيئة أو تعزز قدرة المجتمعات على التعامل مع آثار تغير المناخ.

يتم توجيه التمويل من قبل الكيانات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل مشاريع وبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ويشمل هذا التمويل آليات الدعم الخاصة بالمناخ والمعونة المالية لأنشطة التخفيف والتكيف من خلال بناء القدرات والبحث والتطوير والتنمية الاقتصادية، وقد استخدم هذا المصطلح بالمعنى الضيق للإشارة إلى عمليات نقل الموارد العامة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، في ضوء التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالاتفاقية المناخية بتوفير «موارد مالية جديدة وإضافية» وبمعنى أوسع للإشارة إلى جميع الموارد المالية والتدفقات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

يحظى التمويل المناخي بأولوية في محادثات الأمم المتحدة وهو جوهر المناقشات على مدار 15 عامًا تقريبا منذ مؤتمر كوبنهاجن 2009، الذي تم فيه إقرار أول التزام مالي رسميًا من الدول الغنية لصالح مواجهة آثار تغير المناخ في الدول النامية، ومنذ ذلك الحين يعتبر التمويل المناخي القضية الرئيسية للمحادثات في مؤتمر الأطراف COP الذي يقام بشكل سنوي.

يُعتبر اتفاق باريس للمناخ نقطة تحول في الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، وقد حدد أهدافًا واضحة للتمويل المناخي، من أبرزها:

- دعم التخفيف والتكيف: حيث نصت الاتفاقية على تقديم التمويل للدول النامية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإعادة التشجير، وحثت على تعزيز قدرات الدول والمجتمعات للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ مثل الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث المناخية.
- تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف: حيث ركزت الاتفاقية على توفير تمويل متساوٍ بين مشاريع التخفيف والتكيف لضمان دعم متكامل ومستدام.
- تحقيق الهدف السنوي: الالتزام بحشد 100 مليار دولار سنويًا من الدول المتقدمة لدعم جهود الدول النامية.

مصادر التمويل المناخي

تُعدّ مصادر التمويل المناخي إحدى الركائز الأساسية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية التي يفرضها تغيّر المناخ على المجتمعات، خصوصًا في الدول النامية والأقل نموًا، وتهدف هذه المصادر إلى توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ مشاريع التكيف مع آثار التغير المناخي والتخفيف من حدتها، ما يعزز من قدرة الدول على حماية بيئاتها الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة، وتتنوّع مصادر التمويل المناخي بين الحكومات الوطنية، والمؤسسات الدولية مثل الصندوق الأخضر للمناخ، والبنوك التنموية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمبادرات المجتمعية.

مصادر التمويل الدولية

الإطار الجديد لتمويل المناخ

الإطار الجديد لتمويل المناخ (New Collective Quantified Goal) هو مبادرة دولية تهدف إلى إنشاء هدف مالي جماعي جديد لدعم الدول النامية في جهودها للتعامل مع التغير المناخي.

ويعد الإطار الجديد لتمويل المناخ مصدرًا هامًا ضمن "مصادر التمويل الدولية"، ويهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل المناخي، وضمان الالتزام بالوعود المالية التي قطعتها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، كما يسعى إلى تعزيز التعاون الدولي لتأمين موارد مالية مستدامة تساهم في تنفيذ استراتيجيات المناخ الشاملة.

يهدف الإطار الجديد لتمويل المناخ بشكل أساسي إلى تحسين الالتزام المالي من الدول المتقدمة وتقديم تمويل مستدام وشامل يلبي احتياجات الدول النامية، والذي يسهم بدوره في سد الفجوات المالية الحالية ويضع آليات أكثر مرونة وشفافية للوصول إلى الموارد المناخية، ويجري تطوير هذا الإطار تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ليحل محل الهدف السابق لتعبئة 100 مليار دولار سنويًا.

صندوق المناخ الأخضر

صندوق المناخ الأخضر هو آلية تمويل أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم الدول النامية في مواجهة التغير المناخي، وهو أحد أكبر مصادر التمويل المناخي الدولية، حيث يُركز على دعم المشاريع التي تهدف إلى التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات الكربون، ويوفر تمويلًا مبتكرًا لدعم جهود الدول النامية في تحقيق أهدافها المناخية.

ويركز تمويل الصندوق على مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه والزراعة المستدامة، بالإضافة إلى حماية النظم البيئية الساحلية والبرية، ويعتمد تمويل صندوق المناخ الأخضر على مساهمات الحكومات والمؤسسات الخاصة، ويتيح للدول النامية تقديم طلبات للحصول على تمويل مباشر للمشاريع.

صندوق الخسائر والأضرار

يُعتبر هذا الصندوق جزءًا من الجهود الدولية لتعويض الدول النامية عن الأضرار المرتبطة بالكوارث المناخية، وقد تم الإعلان عن إطلاق الصندوق في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دبي، وتأتي أهمية هذا الصندوق من كونه يمثل اعترافًا دوليًا بالمسؤولية تجاه آثار التغيرات المناخية.

يتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول المتقدمة والجهات المانحة، ويتم التركيز على تقديم منح وليس قروضًا لتخفيف العبء على الدول المتضررة، ويركز على تقديم دعم مالي لتعويض الخسائر الناتجة عن الكوارث المناخية، مثل الفيضانات والعواصف، وتقديم الدعم لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة.

مرفق البيئة العالمي (GEF)

يدرج مرفق البيئة العالمي ضمن أبرز مصادر التمويل الدولية، وهو شراكة مالية دولية تضم 183 دولة إلى جانب وكالات التنمية والمنظمات الدولية، ويعمل بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يقدم مرفق البيئة العالمي المنح والقروض الميسرة لدعم البرامج البيئية المستدامة مثل تمويل مشاريع إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، ويركز على دعم مشاريع التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، الذي يعزز من قدرات الدول النامية على تنفيذ برامج بيئية فعالة.

صندوق التكيف

أنشئ هذا الصندوق بموجب بروتوكول كيوتو لدعم الدول النامية في مشاريع التكيف مع التغير المناخية، ويتم تضمينه كأحد أبرز صناديق التمويل المتخصصة في تمويل مشاريع التكيف مع آثار التغير المناخي، ويُخصص صندوق التكيف لدعم مشاريع تهدف إلى مساعدة الدول النامية على التكيف مع آثار التغير المناخي، مثل تحسين البنية التحتية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

يعتمد تمويل صندوق التكيف على حصة من العائدات من آليات التنمية النظيفة (CDM) بالإضافة إلى المساهمات الطوعية، ويهدف إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث المناخية، وتمويل مشاريع زراعية مستدامة وتحسين إدارة المياه، بالإضافة إلى تعزيز المرونة في المجتمعات الساحلية والجبلية.

دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يسهم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توفير التمويل والدعم الفني لتنفيذ سياسات ومشاريع تتعلق بالمناخ، من خلال برامج قروض ميسرة ومنح مخصصة للدول التي تسعى للتخفيف أو التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

ويتخصص البنك الدولي في تقديم قروض ميسرة ومنح لدعم مشاريع المناخ مثل الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والبنية التحتية المقاومة للمناخ، ويطلق مبادرات مثل "الصندوق المناخي الاستثماري" (CIF) لدعم الدول النامية.

أما صندوق النقد الدولي فيركز بشكل أكبر على السياسات والدعم الفني، حيث يقدم برامج مثل أداة المرونة والاستدامة (RST) التي تدعم الدول في بناء قدراتها لمواجهة التغير المناخي، ويعمل على دمج سياسات المناخ ضمن الخطط الاقتصادية الطويلة الأجل.

مصادر التمويل الإقليمية والمحلية

المبادرات الإقليمية: تشمل مبادرات التمويل من المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، التي تدعم مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء لتطوير استراتيجيات إقليمية فعالة في مواجهة التغير المناخي.

برامج التمويل المحلي: تتولى الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في تنفيذ برامج تمويل المناخ على المستوى المحلي، وتشمل هذه البرامج مبادرات لدعم الزراعة المستدامة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز الطاقات المتجددة.

القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورًا متزايدًا في تمويل المناخ من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وتقنيات التخفيف من انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة الموارد.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تُعدّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتعزيز التمويل المناخي، حيث تتيح تكامل الجهود والموارد لتنفيذ مشاريع ذات تأثير واسع ومستدام.

التحديات التي تواجه التمويل المناخي في العالم العربي

تُعدّ نسبة وصول الدول العربية إلى التمويل المناخي الدولي محدودة مقارنةً باحتياجاتها المتزايدة لمواجهة تحديات التغير المناخي.، فوفقًا لتقرير "تمويل العمل المناخي: الاحتياجات والتدفقات في المنطقة العربية" الصادر عن الإسكوا، بلغ إجمالي التمويل الدولي العام للمشاريع التي يشكل فيها المناخ هدفًا رئيسيًا في المنطقة حوالي 14 مليار دولار خلال الفترة من 2010 إلى 2020، من بين هذه التدفقات، كان نصيب الصندوق الأخضر للمناخ، وهو أحد أبرز مصادر التمويل المناخي الدولي، حوالي 90 مليون دولار سنويًا للمشاريع الوطنية في المنطقة خلال الفترة من 2016 إلى 2020.

علاوةً على ذلك، شهدت المنطقة اعتمادًا كبيرًا على القروض مقارنةً بالمنح؛ حيث بلغ إجمالي القروض 30 مليار دولار خلال نفس الفترة نفسها، أي سبعة أضعاف المنح التي تلقتها المنطقة (4 مليارات دولار)، والأمر الذي يثير القلق هو الاتجاه المتزايد نحو التمويل بالدين غير الميسر، والذي شكّل 75% من إجمالي تدفقات التمويل العام للعمل المناخي في عام 2019 حسب الإسكوا.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في الوصول إلى تمويلات صناديق المناخ في التالي:

- ضعف القدرة المؤسسية والفنية: العديد من الدول العربية تعاني من نقص في القدرات المؤسسية والفنية لإعداد مقترحات المشاريع المناخية وفق معايير الصناديق الدولية، حيث يفتقر العديد من المسؤولين إلى الخبرة في إدارة وإعداد دراسات الجدوى المالية والبيئية والاجتماعية المطلوبة للحصول على التمويل، بالإضافة إلى أن غياب الآليات الوطنية الفعالة للتنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات المحلية يعيق الوصول إلى التمويل المناخي.
- محدودية الشفافية والمساءلة: تشكل الشفافية المالية وإدارة الموارد بشكل فعال تحديًا كبيرًا، حيث تتطلب الصناديق الدولية التزامًا صارمًا بالشفافية والمساءلة، ففي بعض الدول العربية، يعيق الفساد الإداري وسوء إدارة التمويل تنفيذ المشاريع المناخية المدعومة، كما تعاني كثير من الدول العربية من غياب أنظمة الرقابة والمساءلة الواضحة، ما يؤدي إلى فقدان ثقة الجهات المانحة في الدول المتلقية.
- نقص التمويل المحلي والمساهمة الوطنية: تعتمد الدول العربية بشكل كبير على التمويل الدولي لمواجهة تحديات التغير المناخي، مع غياب استثمارات محلية كافية، وهناك ضعف ملحوظ في مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع المناخية، بالرغم من كونه شريكًا أساسيًا في العديد من الدول المتقدمة.
- التحديات السياسية والأمنية: تشهد بعض الدول العربية صراعات داخلية واضطرابات سياسية تعرقل تنفيذ المشاريع المناخية وتجعلها أقل جاذبية للتمويل الدولي، كما أن غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى تردد الجهات المانحة في تقديم التمويل، نظرًا للمخاطر المرتبطة بتنفيذ المشاريع في بيئات غير مستقرة، وتؤثر النزاعات على أولويات الحكومات، حيث تُخصص الموارد للقضايا الطارئة بدلاً من قضايا التغير المناخي.

الفصل السابع: الصراعات المسلحة والتسليح وأزمة المناخ

تشكّل الأزمات المناخية والنزاعات المسلحة مزيجًا خطيرًا يهدد الأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بأزمات متعددة. فالتغيرات المناخية، مثل الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، وندرة المياه والموارد الطبيعية، تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تصاعد التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات مسلحة، أو تفاقم النزاعات القائمة. وفي المقابل، تترك النزاعات آثارًا بيئية مدمرة، إذ تدمر البنية التحتية، وتلوث مصادر المياه والتربة، وتقلل من قدرة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ. ان الحروب والصراعات المسلحة والاحتلال يسبب الموت والخراب وأيضا يسبب تلوث البيئة وأزمات تغير المناخ. ان الانبعاثات تنتج عن الحروب عند استخدام الأسلحة وأدوات الحرب

المتنوعة وتنتج أيضا عن التدريبات المتعددة على استخدام السلاح والترتيب أو التهديد بالحرب. ان صناعة العسكرة تسبب في مصائب مناخية عالمية ولذا فلا بد أن نهدف الي انهاء التسليح والمطالبة بسياسات أمنية إنسانية بدلا من التركيز على الامن والدفاع العسكري. نحن في حاجة الي حلول سلمية للصراعات المتعددة التي يشهدها العالم وفي حاجة الي التخفيف من أزمات تغير المناخ والاستثمار في برامج التكيف وفي حاجة الي تغير عادل بمصادر طاقة نظيفة واقتصاد جديد لا يقوم على النيوليبرالية حتى نستطيع ان نحقق عدالة مناخية.

تم التقاط هذه الصورة بواسطة عبدالله جمعان خلال كوب 28 في دبي

ان الانفاق العالمي على التسليح قد بلغ 2718 بليون دولار عام 2023 ويفوق الانفاق على حماية البيئة ومواجهة أزمات المناخ وقد ارتفع أيضا من نسبة 4% إلى 9% من سنه 2023 الي سنه 2024 كما ان الانفاق العسكري لدول الناتو في سنة واحدة يساوي ما تحتاجه كل البلاد النامية لمدة خمس سنوات لمواجهة ازمة تغير المناخ بها.

في خضم هذه الأزمات، تتحمّل النساء واللاجئات العبء الأكبر. فهن غالبًا ما يكنّ في الخطوط الأمامية لتأمين الغذاء والماء والرعاية للأسر، ومع اشتداد الأزمات المناخية والنزاعات، تتضاعف هذه المسؤوليات، وتُعرض حياتهن وكرامتهن للخطر. كما أن النزوح القسري الناتج عن الحروب أو الكوارث البيئية يخلق ظروفًا قاسية في مخيمات اللاجئين، حيث تعاني النساء من انعدام الأمن، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونقص الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم تهميش النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمناخ أو الأمن، رغم أن مشاركتهن ضرورية لصياغة حلول فعالة ومستدامة. فالنساء، ولا سيما اللاجئات منهن، يمتلكن معارف محلية وتجارب حية يمكن أن تساهم في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والتكيف مع التحديات البيئية والأمنية.

لذلك، فإن التصدي لتأثير النزاعات وأزمة المناخ يتطلب اتباع نهج شمولي يراعي النوع الاجتماعي، ويعزز مشاركة النساء في عمليات السلام، وسياسات المناخ، وبرامج الإغاثة، والتمكين. كما يجب دمج قضايا المرأة واللاجئين في الخطط الوطنية والدولية للتكيف مع تغير المناخ، وضمان تمويل عادل وشامل للمبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين والعدالة المناخية.

إن العدالة المناخية لا يمكن فصلها عن العدالة الاجتماعية والإنسانية. فلا يمكن تحقيق سلام مستدام أو بيئة آمنة دون الاعتراف بالأثر المتباين لتلك الأزمات على النساء واللاجئين، ودون تمكينهم من لعب دور فعّال في الاستجابة والتعافي.

المناخ والنزاع في المنطقة العربية: أزمة متداخلة بأبعاد نسوية وإنسانية

تواجه المنطقة العربية اليوم تحديات غير مسبوقة ناتجة عن تداخل النزاعات المسلحة مع أزمة المناخ، في سياق من الهشاشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالعديد من دول المنطقة، مثل سوريا، اليمن، السودان، العراق، وليبيا، تشهد صراعات داخلية طويلة الأمد، تتزامن مع ظواهر مناخية متطرفة مثل موجات الجفاف، التصحر، ندرة المياه، وتراجع الأمن الغذائي. هذا التداخل لا يُنتج فقط أزمة مركّبة، بل يزيد من هشاشة الفئات المستضعفة، وخاصة النساء واللاجئين.

المناخ كعامل مضاعف للنزاع

أن تغيّر المناخ يسهم في تأجيج النزاعات في المنطقة العربية من خلال الضغط على الموارد المحدودة، لا سيما المياه والأراضي الزراعية. فعلى سبيل المثال، يُعد نهر الفرات ودجلة مصدرًا حيويًا لبلدان مثل العراق وسوريا، وقد أدت التغيرات في التدفق المائي نتيجة للجفاف والسياسات المائية العابرة للحدود إلى تزايد التوترات بين المزارعين، والمجتمعات، وحتى بين الدول. كما فاقم الجفاف في مناطق شمال شرق سوريا من حدة الفقر والنزوح، وهو ما ساهم بشكل غير مباشر في تصاعد التوترات التي سبقت النزاع المسلح في البلاد.

النساء: الضحايا المنسيات والمستجيبات الصامدات

في هذه البيئة المعقدة، تتعرض النساء لمخاطر متعددة الأبعاد. فالصراعات تحرم النساء من الأمان، وتزيد من حالات العنف الجنسي وزواج القاصرات، بينما تؤدي التغيرات المناخية إلى فقدان مصادر الرزق، وتزايد الأعباء المنزلية نتيجة نقص المياه والموارد. وفي المجتمعات الزراعية، تؤثر ندرة المياه وتدهور الأراضي سلبًا على دور النساء في الزراعة، حيث يفقدن مصدرًا رئيسيًا للدخل والغذاء.

مع ذلك، لا تقتصر أدوار النساء على كونهن ضحايا. ففي مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان ومناطق النزوح في فلسطين ,السودان واليمن، تلعب النساء دورًا محوريًا في توفير الرعاية، تنظيم المجتمعات، وبناء مبادرات محلية للتكيّف مع الأزمات. غير أن صوتهن يظل غائبًا عن الطاولات التي يُتخذ فيها القرار بشأن التكيّف المناخي، إدارة الموارد، وبناء السلام.

أزمة اللاجئين والمناخ

المنطقة العربية تضم بعضًا من أكبر مجتمعات اللاجئين والنازحين داخليًا في العالم. وقد فاقمت الكوارث البيئية، مثل السيول في ليبيا والسودان، والحرائق وارتفاع درجات الحرارة في العراق وسوريا، من معاناة هؤلاء اللاجئين، حيث يعيشون في بيئات هشة لا تتوفر فيها بنية تحتية قادرة على مواجهة الكوارث المناخية.

وتواجه النساء اللاجئات في المخيمات تحديات خاصة، مثل نقص الخدمات الصحية، وغياب الحماية القانونية، وصعوبة الوصول إلى التعليم والعمل. كما أنهن نادرًا ما يشاركن في وضع السياسات المناخية أو التخطيط الإنساني، رغم أن تجاربهن ومعرفتهن بالمجتمعات ضرورية لبناء استجابات فعّالة وشاملة.

الانفاق على التسليح في البلاد العربية

يتزايد الانفاق على التسليح في المنطقة العربية مما ينتج عنه تراجعا شديدا في وضع هذه البلاد اقتصاديا واجتماعيا وفي تراجع في وضع النساء والفئات الأقل حظا وسلب الكثير من حقوقهن الإنسانية.

ونجد مثلا ان مصر والمملكة العربية السعودية وقطر أكثر بلاد المنطقة إنفاقا على السلاح حيث إن 27% من واردات الأسلحة عالميا تذهب لمنطقة الشرق الأوسط وتعتبر مصر من أكثر خمس دول في العالم استيرادا للسلاح ويفوق الانفاق عليه الانفاق علي كل من الصحة وعلي التعليم ويتساوى الانفاق علي السلاح في المملكة العربية السعودية ما تنفقه علي التعليم ويفوق ما تنفقه علي الصحة وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفرنسا اكثر البلاد تصديرا للسلاح للمنطقة.

ان زيادة الانفاق على التسليح لم ينتج عنه استقرار بالمنطقة، ولكن بالعكس ازدادت الصراعات وتنوعت فيجب الانفاق على السلم وليس الحرب ويجب ان يكون هناك إصلاحات رئيسية لسياسات الأمم المتحدة لإقرار السلام وخاصة ان الأعضاء الخمس الدائمين بمجلس الامن هم من أكثر البلاد تصديرا للسلاح ويجب ان يتوفر تقارير دولية دورية عن أثر التسليح علي زيادة الانبعاثات وعلى تفاقم أزمة المناخ في الدول التي تعاني من صراعات مسلحة ولا بد أيضا من مشاركة النساء في إعادة بناء السلام.

فالتحديات المناخية والنزاعات المسلحة في العالم العربي ليست فقط أزمات بيئية أو سياسية، بل هي أزمات إنسانية ونسوية تتطلب استجابات متكاملة تُراعي الكرامة، العدالة، والمساواة.

خاتمة الدليل

في ختام هذا الدليل، يتضح أن العدالة المناخية تمثل حجر الزاوية في الجهود العالمية لمواجهة تحديات تغير المناخ، وذلك من خلال تسليط الضوء على المحاور الرئيسية، بحيث تناول هذا الدليل الأطر العامة التي تشمل الاتفاقيات الدولية الكبرى مثل اتفاق باريس، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما استعرض أهمية التخفيف من آثار التغير المناخي من خلال تبني سياسات فعالة لتقليل الانبعاثات وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

من جهة أخرى، يعكس التكيف مع تغير المناخ محوراً أساسياً يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات والنظم البيئية على الصمود، مع التركيز على استراتيجيات مثل التكيف القائم على النظم البيئية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم تناول دور العدالة الاجتماعية والتحولات العادلة كركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الفئات الضعيفة والمجتمعات الأكثر تأثراً.

كما أن التركيز على آليات التمويل المناخي، مثل صندوق المناخ الأخضر، وخطط المساهمات الوطنية المحددة، يظهر أهمية التعاون الدولي في سد الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية، وقد أظهر الدليل أهمية العمل على إشراك المجتمع المدني والنساء في الجهود المناخية لضمان تحقيق نتائج شاملة.

نعتبر هذا الدليل مساهمة في رسم خريطة طريق شاملة تساعد صانعي القرار وأعضاء المجتمع المدني على فهم التحديات المناخية واتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق العدالة المناخية وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

كما تسعى الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي إلى أن يكون هذا الدليل أداة تساعد في تدريب أكبر عدد من المهتمات والمهتمين بقضايا المناخ والمتحدثين باللغة العربية، وأن يكون أيضا أداة تسهل التواصل مع الجهات الرسمية المنوطة بقضايا المناخ في المنطقة العربية، وأداة تساعد على التفاوض مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل عدالة مناخية تشارك فيها النساء في صنع القرار.

المراجع:

1) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2015). Paris Agreement. Retrieved from https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement
2) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1997). Kyoto Protocol. Retrieved from https://unfccc.int/kyoto_protocol
3) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (n.d.). United Nations Framework Convention on Climate Change. Retrieved from https://unfccc.int/
4) Mary Robinson Foundation. (n.d.). Climate justice resources. Retrieved from https://www.mrfcj.org/
5) Robinson, M. (2018). Climate justice: Hope, resilience, and the fight for a sustainable future. New York: Bloomsbury Publishing.
6) Sustainability Directory. (n.d.). Climate justice and mitigation. Retrieved from https://energy.sustainability-directory.com/area/climate-justice-and-mitigation/
7) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2018). Global warming of 1.5°C: An IPCC special report. Retrieved from https://www.ipcc.ch/sr15/
8) Global Commission on Adaptation. (2019). Adapt now: A global call for leadership on climate resilience. Retrieved from https://gca.org/reports/adapt-now/
9) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (n.d.). National adaptation plans. Retrieved from https://unfccc.int/national-adaptation-plans
10) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (n.d.). LEG work programme. Retrieved from https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/LEG/workprogramme
11) Green Climate Fund (GCF). (n.d.). Green Climate Fund. Retrieved from https://www.greenclimate.fund/
12) World Bank. (n.d.). Financing climate action: Investment and support mechanisms. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/topic/climatechange
13) United Nations Development Programme (UNDP). (n.d.). Climate finance resources. Retrieved from https://www.undp.org/
14) Global Environment Facility (GEF). (n.d.). Global Environment Facility. Retrieved from https://www.thegef.org/
15) Adaptation Fund. (n.d.). Adaptation Fund. Retrieved from https://www.adaptation-fund.org/
16) Climate Funds Update. (n.d.). Climate finance data. Retrieved from https://climatefundsupdate.org/
17) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2021). تمويل العمل المناخي: الاحتياجات والتدفقات في المنطقة العربية. Retrieved from https://unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/climate-finance-needs-flows-arab-region-arabic.pdf
18) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2022). استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022-2030. Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Arab-States-Climate-Finance-Access-Mobilization-Strategy%20%28Arabic%29-Draft-July2022.pdf
19) United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Climate finance sustaining peace: Making climate finance work in conflict-affected and fragile contexts. Retrieved from https://www.undp.org/publications/climate-finance-sustaining-peace-making-climate-finance-work-conflict-affected-and-fragile-context
20) United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Gender and climate change. Retrieved from https://www.undp.org/
21) Women's Environment & Development Organization (WEDO). (n.d.). WEDO resources. Retrieved from https://wedo.org/
22) UN Women. (2020). Gender, climate and security. Retrieved from https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Gender-climate-and-security-en.pdf
23) Georgetown Institute for Women, Peace and Security (GIWPS). (2021). The climate-gender-conflict nexus. Retrieved from https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2021/01/The-Climate-Gender-Conflict-Nexus.pdf

24) Global Citizen. (n.d.). Tech innovation and women farmers. Retrieved from https://www.globalcitizen.org/en/content/tech-innovation-women-farmers/
25) World Bank. (2019, March 25). Women in half the world still denied land/property rights despite laws. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/03/25/women-in-half-the-world-still-denied-land-property-rights-despite-laws
26) NASA. (n.d.). Global climate change: Vital signs of the planet. Retrieved from https://climate.nasa.gov/
27) National Geographic. (2020). The science of climate change explained. Retrieved from https://www.nationalgeographic.com/
28) United Nations. (n.d.). Climate change reports. Retrieved from https://www.un.org/ar/climatechange/reports
29) Guterres, A. (2021, September 23). Statement at Security Council debate on climate and security. United Nations. Retrieved from https://unfccc.int/news/statement-by-antonio-guterres-at-security-council-debate-on-climate-and-security
30) United Nations Security Council. (2021). Security Council fails to adopt resolution integrating climate-related security risk into conflict-prevention strategies. Retrieved from https://press.un.org/en/2021/sc14666.doc.htm
31) United Nations Environment Programme (UNEP). (n.d.). Climate change and security risks. Retrieved from https://www.unep.org/topics/disasters-and-conflicts/environment-security/climate-change-and-security-risks
32) Adger, W. N., Pulhin, J. M., Barnett, J., Dabelko, G. D., Hovelsrud, G. K., Levy, M., & Oswald Spring, U. (2014). Human security. In C. B. Field et al. (Eds.), Climate change 2014: Impacts, adaptation, and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects (pp. 755–791). Cambridge: Cambridge University Press.
33) Barnett, J. (2003). Security and climate change. Global Environmental Change, 13(1), 7–17. https://doi.org/10.1016/S0959-3780(02)00080-8
34) Krampe, F. (2021). Ownership and inequalities: Exploring UNEP's environmental cooperation for peacebuilding program. Sustainability Science, 16(1), 233–245. https://doi.org/10.1007/s11625-020-00835-1
35) Gómez, O. A. (2012). What is a human security project? The experience of the UN Trust Fund for Human Security. Global Change, Peace & Security, 24(3), 385–403. https://doi.org/10.1080/14781158.2012.718430
36) International Committee of the Red Cross (ICRC). (2008). How is the term "armed conflict" defined in international humanitarian law? Opinion paper. Retrieved from https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/opinion-paper-armed-conflict.pdf
37) United Nations Economic Commission for Europe (UNECE) & UNESCO. (2022). UN 2023 Water Conference, concept paper: Interactive dialogue 4 – Transboundary and international water cooperation. New York: United Nations.
38) King, A. D., & Harrington, L. J. (2018). The inequality of climate change from 1.5 to 2°C of global warming. Geophysical Research Letters, 45(10), 5030–5033. https://doi.org/10.1029/2018GL078430
39) United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UN DESA). (2023). Excerpt from Committee for Development Policy: Report of the twenty-fifth session (CDP-excerpt-2023-1). Retrieved from https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-excerpt-2023-1.pdf
40) OPEC. (n.d.). World oil outlook – data graphs. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
41) Carnegie Endowment for International Peace. (2018, October 18). Refugee crises in the Arab world. Retrieved from https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522
42) UNHCR. (n.d.). Global compact on refugees. Retrieved from https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf
43) United Nations Development Programme (UNDP). (2020). قاموس حول مصطلحات المناخ: دليل يومي لتغير المناخ. Retrieved from https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh